العنف ظاهرة وسلوك يشوّه الإنسانية

■ اعتبرت منظمة الصحة العالمية في تقرير لها أن القرن الـ ٢٠ من أكثر فترات الزمن عنفاً في تاريخ البشرية، فقد تجاوز عدد ضحايا الصراعات فيه ١٩١ مليون شخص. (ويدلّ مؤشر الإرهاب العالمي على أن حجم ضحايا الإرهاب تضاعف خمس مرات حتى الآن منذ أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١) عدا ضحايا العنف الأسري بمختلف اتجاهاته نحو المرأة والطفل بشكل خاص، إضافة إلى عنف الشوارع الذي تفيد منظمة الصحة العالمية بأنه يبلغ مستويات غير مسبوقة.

وهنا يبرز السؤال الأكثر إلحاحاً عن أسباب هذا العنف في سلوك البشر، هل هو سلوك وثقافة مكتسبة، أم أنه بسبب عامل جيني واستعداد نفسي وبيولوجي لدى الشخص العنيف..؟

لقد انقسم الباحثون والعلماء إلى فريقين في تحديد أسباب العنف ودوافعه، فمنهم من وجد فيه سلوكاً مكتسباً سببه الحضارة الحديثة كجان جاك روسو، ومنهم من عزاه إلى الطبيعة البشرية الميّالة للعنف كتوماس هوبس. لا شكّ أن التربية الأسرية- الدينية، والبيئة الاجتماعية باتجاهاتها المختلفة، إضافة إلى الاضطرابات النفسية الناجمة عن الحقد والشعور بالدونية والرغبة الدفينة بالانتقام، جميعها تأثر تأثيراً هاماً وأساسياً في تكوين سمات الشخصية وسلوكها.

فالبيئة الزاخرة بالفقر والبطالة والتسلط والكبت المترافق بالقهر والقمع السياسي أو الاجتماعي أو الديني هي أكبر منبّه للعنف وسيلة لحل المشكلات التي تعترض الشخص وتدفعه للتمرد وفرض آرائه ومتطلباته بالقوة، لشعوره بانعدام العدالة الاجتماعية. ومهما يكن السبب الكامن خلف السلوك العنيف، سواء للأشخاص أو الهيئات أو الدول، فإن العنف يبقى حالة بدائية تنمّ عن الافتقار إلى العقل والحكمة التي تميّز الإنسانية عن سواها من الكائنات الحيّة، وبالتالي هو حالة وسمة انفعالية تشوّه إنسانية الفرد والمجتمع على حدّ سواء.

إيمان أحمد ونوس

العنف الاجتماعي وامتداداته الجندرية

■ إن تزايد مستويات العنف في أيّ مجتمع من المجتمعات ينعكس على الفئات الأضعف وأغلبهم من النّساء والأطفال.

إلاّ أن العنف ضدّ النّساء له وضعيّة خاصّة، ليس لأنّه لا غير مرتبط بأوضاع عنيفة فحسب، بل أوّلاً وقبل كل شيء لأنه مرتبط بسياقات اجتماعيّة وثقافيّة تبدو طبيعيّة وغير عنيفة. صحيح أنّه مع تطور المجتمعات وانتشار الوعي بحقوق النّساء، باتت الانتهاكات أكثر وضوحاً، إلا أنّ العنف ضد النّساء مازال شائعاً، فقد صاحب تطوّر المجتمعات ظهور أنماط جديدة من العنف صارت أكثر تنظيماً مثل الاتجار بالنّساء وغيره من أشكال العبوديّة المعاصرة..

إن العنف سلوك إيذائي قوامه إنكار الآخر بصفته قيمة مماثلة لـ(الأنا) أو لـ(النحن)، قيمة تستحق الحياة والاحترام، ومرتكزُهُ استبعاد الآخر عن حلبة التغالب إمّا بخفضه إلى تابع، أو بنفيه خارج السّاحة، أو بتصفيته معنويّاً وجسديّاً. ليكون مؤدى العنف الأساسي هو عنف اجتماعي يتجسّد بعدم الاعتراف بالآخر، من خلال رفضه أو تحويله إلى شيء.

ولما كان العنف ينطوي على علاقة سيطرة وهيمنة في إطار عملية تبعية الآخر أو نفيه، فهذا ينطبق على العلاقات الطبقية أو الإثنية أو الطائفية، مثلما ينطبق على العلاقة بين الرّجال والنّساء.

ولكن غالباً ما يستخدم مصطلح (العنف المبني على الجندر) بالتناوب مع (العنف ضدّ المرأة). ويُبرز مصطلح (العنف المبني على الجندر) البعد الجندري لهذه الأنواع من الأفعال، وبكلمة أخرى العلاقة بين الوضع التّابع للإناث في المجتمع وضعفهنّ المتزايد في مواجهة العنف.

من المهم أن نلاحظ أنّ الرّجال والذّكور يمكن أن يكونوا ضحايا للعنف المبني على الجندر، لا سيما العنف الجنسي. وتنتهك أفعال العنف المبني على الجندر عدداً من حقوق الإنسان التي تحميها المواثيق والمعاهدات الدوليّة، والعديد من العنف المبني على الجندر إن لم تكن كلّها أفعالاً غير قانونيّة وجنائية في القوانين والسّياسات الوطنيّة..

فالعنف ضد المرأة ما هو إلاّ آليّة للمحافظة على سلطة الرّجل، فعندما تُخضعُ المرأة للعنف لتجاوزها القواعد الاجتماعية التي تحكم جنسانية الأنثى والأدوار العائلية، مثلاً، لا يكون العنف عنفاً فردياً فقط، وإنما يُعزز بوظائفه العقابيّة وتحكميّة القواعد السائدة للعلاقات بين الجنسين.

وللثقافة الخاصة بكل مجتمع دور مهم في تبرير العنف، بل وإخفائه، فالثقافة، تحديداً، هي السّاحة التي يدور فيها الصّراع والهيمنة وعمليات بناء شرعيّة السلطة الذكورية، بل إن الثقافة هي الساحة ذاتها التي تُشرّع العنف ضد النّساء. ومن المعروف أن ما يسمى بالعادات والتقاليد هي الأكثر بروزاً في علاقتها بأنماط معينة من العنف ضد النساء وبضمنها الختان أو تشويه الأعضاء التناسلية عند الفتيات، وجرائم الشّرف وزواج القاصرات، والقوانين التمييزية في الميراث وتعدد الزوجات.

كما أن الثقافات الحديثة تنطوي على عناصر تنتقص من قدر المرأة، وإن بطرق أخرى مختلفة، كأن يجري التّعامل مع جسد المرأة بوصفه شيئاً في سوق السلع الرمزية، على حد تعبير (بيير بورديو). إلاّ إن سياسات الجسد الجديدة التي تنطوي على قدرٍ عالٍ من التسليع والتنميط، هي أيضاً نوع من العنف على الرّغم من أنّه بمعايير الذكورة والأنوثة السّائدة قد يُعدُّ انتصاراً وخروجاً عن السائد.

د. مرسلينا شعبان حسن

مطلوب قانون لحماية الإنسانية

■ استُخدم العنف لردة فعل أولى عن نفسه ووسيلة مناسبة يدافع بها بشريّ لا يفقه شيئاً حول المجتمع وآدابه وأخلاقه.

وسُرق ذاك الأسلوب في التعامل الفظ عن طريق الحيوان غير المدرك الذي يأخذ كلّ مايريده عنوةً وبالقوّة، فتناول البشر هذه الطريقة ونُقلت على أنها ستكون تركات للأحفاد البشريين القادمين!

وبعدما استطاع البشريّ آنذاك أن يميّز بين الإنسانية والحيوانية والفرق الكبير بينهما، بات النضج يكتمل على أنّ الوصول إلى المجمّع الإنسانيّ يوجب الابتعاد عن غابات الحيوان والعيش وسطها، ذلك حين عرف تماماً أنّ مايميزه عن تلك الكائنات هو العقل، وأنه يعيش الآن في مجتمع يفرض على نفسه قوانين أخلاقية وآداب!

وعليه، فهذا يكفي ليتبيّن معنا أن كلمة (عنف) أضحت مهينة للإنسانية البحتة، لكن ليس بالضروري على كلّ (إنسان) أن يبتعد عن (العنف)

فيبدو واضحاً أنّ الناس أجمع تنتقد الشذوذ اللاإنساني الذي يحدث تجاه البشرية سواء كان جسدياً أم نفسياً.. إلخ!.

تواجه البشرية في العالم كلّه أنواعاً عدّة من التعنيف، من الجسدي بدايةً بالتعنيف المعنوي إلى كلّ ما يتلوه من أنواع.

ويعتبر التعذيب الجسدي إحدى الممارسات العنيفة التي يمارسها أشخاص لغاية ما ربما تكون نابعة عن معتقدات بيئية أو ربما تكون بدافع عقد وأمراض نفسية يستخدمها الجهلة للتعبير عن موقف اتخذوه بطريقةٍ أو بأخرى

شهد هذا العالم أنواعاً عدّة من التعنيف في كلّ الأصعدة التي انتُهكت بسببها حق معظم الأشخاص بالتعبير عن رغبتهم!

طال العنف في حدّ كبير المرأة أولاً والطفل ثانياً والإنسانية أخيراً فما الاغتصاب إلا مثالاً هاماً عن العنف الجنسي الذي تعانيه المرأة في معظم المجتمعات التي تُسلب فيه حريتها في التعبير وما يتبع هذا التعذيب من أذىً ملحوظ على جسدها..!

ولم يكُ الضرب المبرح للزوجة إلا إهانة لمكانتها وشخصيتها بصفتها إنسانة وعنصراً في هذا المجتمع، ومع الأسف مازالت المرأة في معظم المجتمعات تُعامل على أنها جارية تُفرض السلطة الديكتاتورية عليها، توبّخ وتؤذى دون مراعاة لكرامتها وإنسانيتها!

أما الطرف الآخر الذي يطاله الوجع ذاته فهو الطفل، إذ يُعاني الأطفال حول العالم من انتهاكات لبراءتهم المنشودة، فيكبر الطفل قبل أوانه حاملاً عذاباته وغصّاته فوق رأسه.

ساهمت العديد من الجهات الحيوانية في زرع الرعب في نفوس الصغار العرب على وجه خاص ليكبروا صامتين منتظرين العذاب الأكبر فيما يأتيهم لاحقاً سواء من السلطات والطبقات البرجوازية، أو عبر سياسات الغرب الداعية إلى استغلال الشعوب وتفقيرها ونهب خيراتها.

ونال المشردين والفقراء الحصة الأكبر من ذاك الاستغلال والاستضعاف لحالهم التي شهدت الإهانة بكلّ وجوهها.

اعتُبرت الأزمة السورية أكبر مثال عن الذلّ الذي عانته أسرها من التشرّد في أسربة القطعان البشرية، وكان المعنى الحقيقي لانتهاك كرامة المرأة في سرقة جسدها منها أمام أهلها.

فكان ذاك العنف الذي طال الإنسانية كلّها من اغتصاب للحرية إلى اغتصاب الروح والجسد!

وهذا الواقع المخجل كشف لنا حقيقة عيشنا التي أعادت شريعة الغاب لتعشش بيننا، فيغتصب الحق! ويؤكل لحم الأخ نيئاً!!

بعدما عانت المجتمعات من أجل خلق حضارات للتوصل إلى مجتمع مدنيّ يودي بنا لحياة مُثلى، جاءت بعض القامات التي صرّحت بأنها ستمنع المحرمات بطريقة خجلت الجاهلية أن تستخدمها بالذبح والقطع وشرب الدماء، وقامت بنهي المنكر وساهمت بفعله.

ومع الأسف الذي يحصل اليوم سواءً عندنا أو عند غيرنا من المجتمعات معيب بحق الإنسانية!

فكفانا إهانة لها، لقد باتت بحاجة إلى قانون يحميها!

ثراء ملاك

شبكات التواصل

العنف... أنواعه وأسبابه

■ يُعرّف العنف بأنه سلوك عمدي موجّه، سواءً كان لفظياً أو غير لفظي. ويتضمن مواجهة الآخرين مادياً أو معنوياً، وهو مصحوب بتغييرات نفسية، وله أساس غريزي.

إنه سلوك عدواني يمارسه البشر تجاه بعضهم سواءً كأفراد أو كمؤسسات وأنظمة حكم. فالعنف بكل أشكاله وتجلياته عبر التاريخ يكون موجهاً من القوي ضد الضعيف.

يتجلى العنف بعدة أنواع ويشمل: العنف الجسدي- العنف النفسي- العنف الجنسي- العنف الرمزي- العنف الديني.

كما أن أكثر الفئات التي يشملها العنف في مجتمعاتنا هم: الأطفال- المهمشون- الفقراء والنساء لهن الحصة الأكبر من العنف الأسري بكل أشكاله، والعنف الاجتماعي، وذلك بسبب طريقة التفكير ونظام العيش في مجتمعاتنا العربية والنظرة التي يرى المرأة من خلالها.

وعموماً يمكن القول إن العنف الجسدي هو الإيذاء البدني، وهو أي نوع من أنواع السلوك المتعمّد الذي ينتج عنه إحداث الأذى والضرر في الجسد، كالحرق- الضرب- الحبس أو التقييد بسلاسل أو حبال.

كما اختلفت التسميات حول الإيذاء النفسي أو الروحي أو العاطفي، فهو يشمل: التهديد- التخويف أو الإيذاء اللفظي.

وتؤكد الدراسات الحالية أن النساء والأطفال هم الأكثر تعرضاً للعنف وخاصة العنف الجسدي والجنسي اللذين يعتبران أكثرها انتشاراً، ويمسان حياة الملايين من النساء في كل أنحاء العالم وخصوصاً في البلدان العربية، بغض النظر عن أوضاعهن الاقتصادية والإجتماعية، وعن مستواهن التعليمي. ويتجاوز انتشار هذه الظاهرة اختلاف الثقافات والأديان، كما يؤثر بشكل كبير على حق المرأة في المشاركة بشكل فعال في تطور مجتمعها.

وكانت الحكومات تنظر إلى ظاهرة العنف ضد المرأة على أنها مسألة شخصية وخاصة بين الأفراد، لا كمشكلة عامة خاصة بحقوق الإنسان تتطلب تدخلاً من مؤسسات الدولة.

ولم يعترف بخطورة هذه الظاهرة عالمياً إلا في وقت متأخر، وتحديداً في كانون الأول ١٩٩٣ عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة.

والسبب الرئيسي في انتشار العنف وارتفاع نسبته مؤخراً في بلداننا العربية هي الحروب الدائرة فيها، إضافة إلى النظرة والتفكير الشرقي المتجذّر في نفوس الكثيرين المختبئين خلف عباءة الدين والعادات والتقاليد التي وجدوا آباءهم وأجدادهم عليها، دون أن يعيدوا التفكير في تلك العادات، فقط لأنها مكتسبة من القدماء، ظناً منهم أنهم على صواب رغم تغيّر الزمن والمكان والأحداث والتطور الفكري والثقافي والاجتماعي، إلاّ أنهم عند العلاقة بالمرأة يعودون إلى عصر الجاهلية والتخلف والانغلاق الفكري تجاه أي جديد يمكن أن يعطيها حقاً مشروعاً لها أو دوراً تتفوق به على الرجل وشرقيته وتعصّبه.

كما أن هناك فئة مهمة جداً من المجتمع تتعرض لمثل هذا العنف، وهم فئة الفقراء والمهمّشين، لاعتقاد البعض أن ليس لهم الحق في أي شيء حتى في الحياة، وهذا ما خلّفته الإقطاعية لأحفادها، ومن منظورهم فأيّ شخص ينتمي لهذه الطبقات محلل أن تُمارس ضدّه كل أشكال العنف، لأنه لا يمتلك المال ولا يمتلك الحماية التي تجعله قوياً أو تمنحه القدرة على مواجهة هؤلاء المستبدين.

وكما أشار الكثير من الباحثين في قضية العنف وأسبابه، فإنهم يعزون السبب الرئيسي للتربية وللعائلة، فهي المؤثّر المهم والأساسي في تكوين وإنشاء جيل سليم ومعافى أخلاقياً ونفسياً، كما أنهم وجدوا أن العدائية والعنف لدى الشخص يمكن أن يكون سببها غريزياً.

لمى عبد الفتاح الجمعة

عنف المدارس أشدُّ خطراً على المجتمع والمستقبل

■ يتسم الجنس البشري بسمات مختلفة ومتناقضة، فبقدر ما يمتلك من الرأفة والحب والعطف، يحمل من القسوة والكراهية والعنف ورفض الآخر.

العنف، هذه السمة أو الحالة، سمّوها كما تشاؤون، هي باعتقادي من خصال الجنس البشري، إلاّ أن التربية وطرق التعامل هما المسؤولان عن إظهارها أو العكس، فالأهل الذين يعتمدون أسلوباً مليئاً بالحب والحنان في تربية أبنائهم يستطيعون أن يضعوا العنف في مكانٍ مجهولٍ إلى حدٍ ما في نفوس أبنائهم، بينما نجد العكس واضحاً ملموساً عند الأبناء الذين نشؤوا عند أهل يعتمدون التعنيف والإهانة والضرب أسلوباً وحيداً وأساسياً.

والعنف له أوجه متعددة، منه العنف الجسدي المتمثل بالضرب بأشكاله المتنوعة، الذي له من الآثار النفسية الكثير الكثير، وهي حتماً ستظهر مهما حاول الشخص إخفاءها. أيضاً، هناك العنف اللفظي الذي يحمل في طياته قسوةً وقهراً كبيرين ربما يفوقا عند بعض البشر ما يتركه العنف الجسدي. وهنا أودّ الاقتصار على هذين الشكلين من العنف وما يخلفانه في النفوس، سواء بين أفراد الأسرة، أو في الإطار الاجتماعي العام، وتحديداً في المدارس التي تشكل إحدى أهم حلقات التواصل الاجتماعي.

فقبل الأحداث الدامية التي تعصف بالبلاد والتي لم يشهد التاريخ البشري مثيلاً لها في تنوع أشكال العنف وتعدده، كان التعنيفان اللفظي والجسدي موجودّين في قطاع التعليم، سواء من قبل الكادر التدريسي تجاه التلاميذ أو من قبل الأطفال بعضهم تجاه البعض الآخر، ونظراً لكثرة حالات العنف في المدارس وتماشياً مع ركب الحضارة في دول العالم الأول التي امتنعت عن الضرب في المدارس، صدر قرار وزاري قضى بمنع الضرب في المدارس، وقد رحبنا حينذاك بتلك الخطوة، وأيّدناها باعتبارها تقوم على تفعيل التعامل الإنساني بين الكادر التدريسي والأطفال، ولكن طرق التطبيق لم تعطِ النتائج المرجوّة. إلاّ أن ما أود الحديث عنه، هو حجم العنف الهائل الذي نقابله في المدارس لاسيما السنوات الأخيرة من الحرب، إذ يهولك حجم الكراهية والحقد اللذين تجذّرا في نفوس الأطفال فيما بينهم، فما إن يتشاجر طفلان حتى تقف مشاهداً لأحد أفلام العنف الهوليودية، وتبدأ الأدوات رويداً رويداً بالظهور إلى ساحة المعركة، من الضرب المبرح بالأيدي والأرجل، إلى محاولات الخنق، وبعد قليل يبدأ استخدام أدوات أخرى لا تنتهي بالسكاكين.. والقوي سواء جسدياً أو بمساعدة أدواته تكون له حصة الفوز بالمبارزة التي لا تشبه إلا ما كان يقوم به الرومان قديماً حينما كانوا يتسابقون لمشاهدة مباراة بين رجلين، يجب على أحدهما أن يأتي على حياة خصمه كلياً ليُعلن فوزه فرحاً منتشياً.

وأظنكم تتساءلون: أين الكادر التدريسي من كل ما يجري؟

إن كان من بين الكادر من يمتلك مقومات شخصية وجسدية تخوّله الدخول في عراك كهذا، فإنه يدخل ظناً منه أنه سيتمكن من إنهائه، لكن لا تتساءلوا كيف ستكون حالته في نهاية المطاف، فحكماً سيطوله الكثير مما يجري، هذا إن لم تنقلب عليه القصة فيصبح هو الخصم والحكم!

ودائماً في كل مدرسة هناك شخص ما يؤدي هذا الدور، ليُصبح الفزاعة التي ما إن يمر خيالها حتى يهرب الأطفال فزعاً كما الطيور في الحقل...

ليغدو المطلوب الأوحد من قبل جميع زملائه غير القادرين على ضبط الطلاب في ظل انعدام قوانين ناظمة صحيحة، مترافقة مع انعدام مسؤولية الإدارات في غالب الأحيان، هذا إن لم يتّبع كل مدرس وسائل التعنيف الخاصة به، ولكم أن تتخيلوا وضع مدارسنا اليوم.

فالكادر التدريسي المُعَنَّف بدوره من السلطة الأعلى المتمثلة بالإدارة والتوجيه وصولاً إلى أعلى سلطة في وزارة التربية، والذي يُلاقي أيضاً من العنف ألواناً وأشكالاً مخيفة خارج إطار المدارس، إما في بيته أو في الشارع أو من ناحية الوضع المعاشي القاسي، تجده بلحظةٍ ما لا يتمكّن من ضبط نفسه ويقوم بإخراج كل ما في جعبته هو أيضاً من القهر على الأطفال الذين يسيطر عليهم، ذلك لأنه يدرك تماماً أنه غير قادر لعدة أسباب من مواجهة العنف الواقع عليه.

هؤلاء الأطفال تلقّوا من التعنيف الكثير، فمنهم هُجّر من بيته فصار بلا مأوى، ومنهم من شاهد بأم عينيه مقتل أبيه أو أمه فغاب عنه سنده وملجأ الأمان، ومنهم من صار ينتهج العنف ويتلذذ به انتقاماً من كل ظروفه، حتى إن فكّر باللعب فإن لعبته الوحيدة هي الحرب وقتال الشوارع والسعي للظفر بالانتصار على الخصم، وهنا لم نعد نلحظ وجود شريك بل إن الخصم والعدو هو الموجود سلفاً.

في خضم كل هذه الصورة القاتمة، هل بوسعنا أن نسأل: من المسؤول الأول عن كل هذا العنف المستشري والذي بات أهم صفة تميز الأجيال الحالية، هذه الأجيال التي حُرمت من أي معنى للإنسانية؟ وصادف أن وجد لدى البعض شيءٌ من العطف أو المحبة فحكماً يوصف بأنه أهبل وساذج...

ولنا أن نتخيل مجتمعنا بعد سنوات- إن انتهت الحرب اليوم- مجتمعاً قائماً على كل أشكال العنف ورفض الآخر، والانتقام لمن ذهبوا ضحية قتالٍ لم يكونوا طرفاً فيه، أو لحياةٍ كانت من المفترض أن تحمل حلماً بمستقبلٍ أفضل.

إيناس ونوس